Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

تحديات التعدد اللغوي في المغرب:

التفاعل بين اللغات المحلية واللغات العالمية

Challenges of Multilingualism in Morocco :

The Interaction between Local and Global Langages

(01) **Souad Wahi**
Field of Specialization: Sociolinguistics
Status: PhD Research Student
University: Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Multidisciplinary Studies – Taza, Morocco
souad.ouahi@usmba.ac.ma

Abstract
This article examines the dynamics of linguistic competition among Morocco's main language varieties, from a sociolinguistic perspective that considers the mutual influence between language and society. It argue that this competition is not purely natural but shaped by symbolic and institutional mechanisms that legitimize certain languages based on sociopolitical factors.The study follows a three-step structure : describing Morocco's linguistic diversity, analyzing the hierarchical structure of the linguistic market, and deconstructing official language policies in their planning and management of this diversity. Findings reveal the role of these policies in reinforcing the dominance of French in key sectors and the growing formal use of Moroccan Arabic. The article calls for a more inclusive and balanced language policy that reflects Morocco's sociolinguistic needs and supports national development.

Key Word : multilinguism ; language policy ; language market ; language dynamism.

ملخص:

يعالج هذا المقال **إشكالية** التنافسية القائمة بين التنويعات اللغوية البارزة في المغرب، من منظور بيني **سوسيولساني** يرصد التأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع. وتكمن **أهمية** الموضوع في كونه يعكس دينامية لغوية معقدة، بالنظر لانعكاساتها على قضايا الهوية والانتماء، والتماسك الاجتماعي، والتنمية بصفة عامة. يقوم المقال على **افتراض** مفاده أن هذه التنافسية ليست طبيعية بقدر ما تولدها آليات رمزية ومؤسساتية توجه السوق اللغوية المغربية، وتمنح الشرعية للغات معينة وفقا لاعتبارات اجتماعية وسياسية. وعليه، يتبع المقال **خطة** ثلاثية تتدرج من توصيف التعدد اللغوي في المغرب، إلى تحليل بنية السوق اللغوية من منظور تراتبي، ثم تفكيك السياسات اللغوية الرسمية من حيث تصورها وتخطيطها وتدبيرها للتعدد اللغوي القائم. وتظهر **النتائج** دور السياسات اللغوية في تكريس هيمنة اللغة الفرنسية في القطاعات الحيوية، وانتشار الدارجة في بعض المجالات الرسمية، مما **يدعو** إلى إعادة النظر في منطلقات السياسة اللغوية المغربية باتجاه رؤية شمولية تكفل التوازن والتكامل وفق ما تفرضه الحاجيات السوسيولسانية للساكنة المغربية.

الكلمات المفاتيح: التعدد اللغوي، السوق اللغوية، السياسة اللغوية، الهيمنة اللغوية.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

المقدمة

إن الحديث عن التعدد اللغوي والمشكلات المنبثقة عنه يحيلنا إلى ميدان **اللسانيات الاجتماعية**؛ المجال البيني الذي يعنى بمعالجة العلاقة العضوية بين اللغة والمجتمع. فاللغة (ات) من هذا المنظور، تمثل بوصفها ظاهرة اجتماعية تخضع لتأثير ما يحيط بها من ظواهر اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية يعيشها المجتمع الذي تمارس بداخله هذه اللغة (ات). ويعد التعدد اللغوي من الظواهر السوسيولسانية البارزة التي تميز جل المجتمعات الحديثة، إذ لم يعد هناك مجتمع أحادي اللغة (لابوف، 1976)، لاسيما في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم على مختلف المستويات، والتي عززت من ظاهرة الاتصال اللغوي، والتفاعل بين مختلف المكونات اللغوية المتصلة الذي قد يجنح إما إلى التعايش والتكامل، أو التنافس والصراع (هنري بويي، 2016؛ لويس كالفي، 2008).

ولا يشذ المغرب عن هذا الوضع الذي تتجلى في ضوئه العديد من المشكلات السوسيولسانية، نركز فيها –في هذا المقال– على **إشكالية** التنافس اللغوي حول الوظائف الاجتماعية التي تضطلع بها مختلف المكونات اللغوية المتصلة بالمجال (الفاسي الفهري، 2013، 2019؛ الأوراغي، 2002؛ زياماري وروبتز، 2014؛ بوكوس، 2012). فعلى الرغم من التطورات التي شهدتها المسألة اللغوية في عام 2011، لاسيما في شقها التعددي والتي تمثلت في إصلاحات دستورية أقرت بالتعددية اللغوية، ومن ثم، الانتقال من الأحادية اللغوية الرسمية – المتمثلة في اللغة العربية – إلى الثنائية اللغوية الرسمية؛ العربية– الأمازيغية؛ فإن السوق اللغوية المغربية تشهد نوعا من التنافسية الغير متكافئة على الأدوار الاجتماعية؛ الوضع الذي ينتج عنه اصطدامات وصراعات لغوية ناتجة عن تفاوتات دالة في القيمة الاجتماعية والرمزية لكل مكون (نافع العشيري، 2019؛ فؤاد بوعلي، 2015). فهل يعكس يا ترى هذا التنافس واقعًا طبيعيًا لتعدد لساني متكافئ، أم أنه محصلة بنية سوق لغوية مختلّة، تنتجها وتعيد إنتاجها السياسات اللغوية الرسمية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يقوم هذا المقال على **افتراض** مفاده أن التعدد اللغوي في المغرب لا يختزل في كونه غنى لغويا وثقافيا، بقدر ما يعكس بنية تراتبية، تحكمها علاقات قوة تحظى ضمنها لغات بعينها بشرعية رمزية، تدعمها على نطاق واسع سياسات لغوية انتقائية (الفاسي الفهري، 2013، 2019). وعليه، **ينتظم** المقال لمعالجة هذه

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

الإشكالية في ثلاثة محاور، تنتقل بالتدرج من وصف وتحليل واقع التعدد اللغوي المغربي بوصفه الإطار الذي تتفاعل داخله المكونات اللغوية وتكتسب معناها، لنصل إلى وصف وتفكيك بنية السوق اللغوية المغربية التي تحكم طبيعة هذا التفاعل، وتموقع اللغات في المجتمع، وفقا لقيمها الرمزية والاجتماعية، دون إغفال طرح دور السياسات اللغوية باعتبارها آلية منتجة لهذه القيم عن طريق تدخلاتها المؤسساتية، المنظمة للتعدد اللغوي، سواء بشكل متوازن أو عبر إنتاج وإعادة إنتاج التراتبيات والتنافسية القائمة داخل السوق اللغوية .

1- التعدد اللغوي في المغرب: المفهوم وتجلياته في البيئة المغربية

1-1 المفهوم:

يحيل التعدد اللغوي، المقابل العربي للفظ الأجنبي Plurilinguisme إلى وجود أكثر من لغة مستخدمة في سياق تواصلي معين سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات. من هذا المنطلق يعرف علي القاسمي (2012) التعدد اللغوي بالوضع الذي يتم فيه "**استعمال أكثر من لغة واحدة، سواء كان هذا الاستعمال يتعلق بالشخص، أو مؤسسة، أو نظام تعليمي، أو قطر من الأقطار، أو معجم، أو ما شابه ذلك. فنقول: شخص متعدد اللغة، أو بلد متعدد اللغة** " (ص. 71). ويهمنا في هذا المقال التعدد اللغوي الخاص ببلد معين، أو بعبارة أخرى الوضع الذي يشير إلى "**الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات متباينة في بلد واحد إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمة كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية السوسيرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجد لغات عالمة كالعربية بجانب عامية مثل الهوسا والغورنامشة والسوناي زراما والتماشيق والفولفودة والتوبو في جمهورية النيجر**" (محمد الأوراغي، 2002، ص. 11). مما يعني أن اللغات المتصلة على تراب معين، قد تتفاوت في المكانة الاجتماعية التي تحتلها داخل المجتمع، موزعة بذلك بين لغات كبيرة، عالمة تضطلع بحكم خصائصها البنيوية والوظيفية بما هو رسمي ومؤسساتي، ولغات ناشئة عامية تلبي أغراض التواصل اليومية، والحواري الضيقة، والمبادلات الضرورية للحياة الاجتماعية البسيطة (سعيد بنكراد، 2020). ولا يتمثل التعدد اللغوي في تواجد لغات

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

جنبا إلى جنب في بيئة معينة، بل يتمثل في "**التأثير الذي يحدثه هذا التعدد في سلوك الفرد والمجتمع اللغويين**" (مورو ماري، M.Marie1997 ، ص. 97). وهذا يدل على أن التعدد لا ينحصر في الجانب الكمّي المتعلق بعدد اللغات المستعملة في مجتمع ما، بل يُنظر إليه من حيث بنيته الاجتماعية، وتمفصله مع المعايير الجماعية، والعادات التواصلية، والحمولات الثقافية التي ترافق كل لغة أو تنويعة على حدة.

2-1 التعدد اللغوي المغربي

بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي، شكلت البيئة المغربية على مدار التاريخ ملتقى أمم وحضارات متعددة: فينيقية، ورومانية، ووندالية وبيزنطية وعربية، وفرنسية، وإنجليزية، وإسبانية. الوضع الذي كان له من المؤكد الدور البارز في تشكل المشهد السوسيولساني بالمغرب وتطوره؛ إذ تعكس الخريطة اللغوية بالبلاد تعددا لغويا تمثله على العموم لغات وطنية محلية، ولغات أجنبية. تنعكس الأولى في ضوء اللغتين العربية الفصحى والأمازيغية المعيارية بتعبيراتهما اللهجية الاجتماعية والجغرافية المختلفة. وتتمثل الثانية في اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، ولغات أخرى (منها الألمانية والصينية والعبرية) –باهتة الحضور– متناثرة في مختلف الأنحاء المغربية.

في ظل هذا التعدد نتساءل عن السمات الاجتماعية لكل مكون لغوي لعلنا نتبين طبيعة الاتصال السائدة بين هذه المكونات اللسانية. وللإجابة عن هذا السؤال، نوظف المعيارين السوسيولسانيين: الدينامية اللغوية والثقافة اللغوية. ونعني بالمعيار الأول سيرورة انتشار اللغة من حيث توسعها، أو انكماشها وانحباسها (فرنسوا غران، 2011 F. Grin). أما المعيار الثاني فيتمثل في مجمل الأفكار، والقيم، والمعتقدات، والمواقف، والمزاعم، والأساطير، والقواعد الدينية، وكل المخزون الثقافي –حول اللغة– الذي استقاه المتحدثون من ثقافتهم. وتنكشف هذه الثقافة في ضوء مؤشرات سلوكية ومعرفية وعاطفية (البيريني،Alberini 2002؛ شيفمن، Shiffman 1996).

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

نستهل القول بالمكون **اللغوي العربي** الذي يتكون من المتصل اللساني continuum linguistique (بنزاكور، Benzakour 2010؛ كالفي، Calvet1999 ؛ عبد المجيد جحفة، 2019): العربية الفصحى أو ما يسمى بالعربية المعيارية، والعربية الوسيطة، ثم الدارجة أو ما ينعت بالعامية، والعربية المغربية أو العربية اللهجية. فالعربية المعيارية هي اللغة المقروءة والمكتوبة من طرف المواطنين. وهي تنتشر في المجالات الرسمية الدينية، والإدارية والقانونية كالتعليم، والمساجد، والمؤسسات السياسية، والبرلمانية وفضاءات البحث العلمي. أما **العربية الوسيطة**، أوما يسمى بعامية المثقفين، فهي نوعة بينية تمتح في الآن ذاته من الفصيح والتعبيرات اللهجية. ويتسم مضمونها بالتنوع المواكب لتطورات العلوم والمعارف (بوعلي، 2016؛ الفاسي الفهري، 2013). وهي تنتشر في سياقات التواصل التي تحمل مواضيع فكرية وعلمية وثقافية، أو غير شعبية بصفة عامة. ذلك أن **الدارجة**؛ وسيلة التواصل الشفهي بامتياز (الرحالي، 2015)، تلبي حاجات التواصل النفعية في البيت والأسواق والحواري الشعبية الضيقة. وهي متباينة جغرافيا واجتماعيا. وقد حصرها بنيس (2016) في أربع لهجات هي: العروبية والحسانية، والجبلية، والعريبية، بينما عددها الفاسي الفهري (2013) في سبع نوعات[1] من بينها ما يدعى **بالعرنسية** (العربية المتأثرة بالفرنسية). بيد أن هذا الحصر لا ينفي من الأكيد تعدد الأنماط اللغوية التي تعزى لظاهرة التغير والانقسام التي تتميز بها اللغات (لابوف، 1976).

ويمكن قياس مدى انتشار المكون العربي بالرجوع إلى نسب الأمية بالبلاد والتي تعكس عدد العاجزين عن القراءة والكتابة بهذه اللغة. في هذا السياق يقول الفاسي الفهري (2013): "**إن 95% من المغاربة يتكلمون العربية، وربما 5% منهم لا يتكلمون إلا الأمازيغية**" (ص.43). وتورد زياماري Ziamari (2014) في

[1] - يحدد الفاسي الفهري اللغة العربية بسبع نوعات تمثل الهوية اللغوية للمواطن العربي، جامعة ونوعية في نفس الوقت. هذه النوعات هي: النوعة المعيارية الوطنية العصرية، والنوعة الدارجة الوطنية، والنوعة الوسيطة الوطنية، والنوعة المختصة الوطنية، والنوعة المتعددة المراكز (العالمية) والنوعة التراثية، ثم النوعة الشعبية الخاصة...ينظر بخصوص سمات هذه النوعات: (الفاسي الفهري، 2019، ص. 309).

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

دراستها للواقع السوسيولساني المغربي بأن الفئة التي تعجز عن التكلم بالعربية المعيار تفهم جيدا هذه النوعة عند الاستماع لها. فضلا عن ذلك، تتسم العربية الفصحى بكونها لغة متخطية، أي عبر–وطنية تتداولها مختلف الشعوب العربية لتجاوز استغلاق الفهم بين عربياتها اللهجية المتباينة. مما يعني أنها الفصحى لغة حية، ومتداولة وليست ميتة كما يزعم البعض (الأنصاري، 2019؛ برونو، Brunot 1921).

وفيما يخص اللغة **الأمازيغية**، فهي تعد اللغة الأصلية للمغرب بحيث يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد. وهي تتفرع إلى ثلاث لهجات رئيسة هي: تشلحيت المنتشرة في سوس والأطلس الكبير الغربي، وتاريفيت المستخدمة في الريف والمناطق الشمالية، ثم تمازيغت المنطوقة في المغرب الأوسط والجنوب الشرقي. يرى بوكوس (2012) بأن هذه النوعة شهدت عبر تاريخها انحسارا زج بها في خانة اللغات المهددة بالانقراض، وبأن ذويها "**يتموقعون في الغالب في المناطق القروية والجبلية أو المتاخمة للصحراء**" (ص. 27). ويعد معظم هؤلاء ثنائيي اللغة؛ إذ يتحدثون بطلاقة بالدارجة المغربية، وبالعربية المعيار عرضيا. وقد يستعملون اللغات الأجنبية المتوفرة (بنيس، 2010). وعليه، يمكن القول بأن قوة انتشار هذه التنويعات الأمازيغية لا تصل بها خارج بيئتها الضيقة، كما أنه غالبا ما يتعذر الفهم المتبادل بين الناطقين بهذه اللهجات المتباينة، مما يتوجب اعتماد ترجمان أو لغات أخرى مشتركة (الأوراغي، 2002؛ الكوخي، 2014). ولعل **الأمازيغية المعيار** التي استحدثت في سياق سيرورة التطور والتحول المجتمعيين التي عرفها هذا المكون اللغوي، تزيد من منسوب انتشارها وتقوي من ديناميتها عن طريق توسيع نطاق وظائفها في الحقول الرسمية وغير الرسمية.

وفي خانة **اللغات الأجنبية**، تبرز اللغة الفرنسية –لغة مستعمر الأمس– بوصفها اللغة الأكثر تداولا وانتشارا. فهي، على غرار العربية المعيارية، تحضر في التعليم، والإدارات، والجامعات. كما تدار بها على نطاق واسع الأنشطة الاقتصادية الكبرى (موحى الناجي، 2005). وتبعا لغرانيوم (2011) "**تشهد اللغة الفرنسية انتشارا واسعا حتى في الأوساط الشعبية**" (ص. 93). وهذا يعني أنها تتجذر في المجتمع المغربي، وتستقر به بوصفها "**عادة لسانية**"

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

(بنزاكور، 2009). غير أن ذلك لا يعني بالطبع الجزم بوجود واقع لغوي مستقر. فدراسة زياماري (2014) تسجل نوعا من التراجع الذي تعيشه الفرنسية في بعض الفضاءات بحكم منافسة العربية لها. أما بالنسبة للغة **الإنجليزية والاسبانية**، فانتشارهما في البيئة المغربية يتجلى عموما في كل من المناطق الشمالية والصحراء الغربية بالنسبة للإسبانية التي "**تظل مهددة في ذلك من طرف اللغة الفرنسية، لاسيما في ميادين التعليم التقني والأعمال**"(بنيس، 2023، ص. 37). وفي المدارس ومراكز البحث العلمي والشركات الدولية والميادين العلمية والتقنية جد المتقدمة بالنسبة للإنجليزية. بيد أن هذا الانتشار لا يضاهي انتشار الفرنسية بالبلاد وتوغلها في قطاعاته الحيوية. إن هذه التعددية بما تتميز به من دينامية، لا يمكن فهمها بشكل واضح دون الالتفات إلى الثقافة التي تلتف بكل مكون لغوي، فتحكم بشكل كبير حضوره الاجتماعي، فضلا عن قيمته الوظيفية.

متغير الثقافة اللغوية

ترتبط **الفصحى** عند المغاربة بالهوية الوطنية المغربية، إذ هي ترمز للوحدة الوطنية والمشترك الجمعي للمغاربة. كما أنها تعكس انتماءهم الديني الإسلامي، وعقيدتهم الراسخة التي تبنوها ونافحوا على مر التاريخ عن تثبيتها وحمايتها. وهي تحظى بذلك بمكانة مرموقة عند المغاربة الذين يتمثلونها لغة مقدسة، رفيعة تنقل الحضارة والتراث والدين الإسلامي (الفهري، 2013؛ الناجي، 2005). وبالتالي تتجه الأنظار إلى ضرورة المحافظة عليها تلبية للحاجة الروحية، وصونا للعقيدة الإسلامية وللوحدة الوطنية (لطفي وجنير،1980). غير أن هذه التمثلات لا تنطبق على **الدارجة** التي غالبا ما يتم وصمها بالصيغة المنحرفة عن المعيار (حسن ظاظا، 1976). فقد عرفت هذه التنويعة "**ضغوطات مما حدا بها على أن تصبح مذمومة ودونية ليلتصق بها الفساد والذنوب**" (مبارك حنون، 2024 ص. 7). بيد أن المفهوم الواسع للعامية أو الدارجة أو اللهجة يحيل إلى كلام الناس وأحاديثهم العادية التي يتصرفون فيها بحرية دون قيود نسقية وحتى اجتماعية. وقد تتضمن الأصيل، والدخيل، والمحرف السوقي، المستمد سواء من الفصحى أو من أصول أخرى. وهي بذلك توجد في مقابل الفصحى التي تخضع لقوانين ومقاييس تحفظ لها نوعا من الثبات

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

والاستقرار. وتضطلع **الأمازيغية** بمكانة متدنية عند غالبية المغاربة، فهي غالبا ما توصف باللسان القروي الحامل لثقافة فولكلورية (أدحساين، Idhssaine2000؛ بوكوس، 2012). وهي تتصل عموما بمواقف هوياتية–ثقافية يعكس جانبا منها مؤشر الولاء اللغوي من داخل الجماعات اللغوية الأمازيغية. أما المغاربة غير الناطقين بها، فسرعان ما تنكشف مواقفهم البرغماتية تجاه الموقع السوسيو اقتصادي الهش للأمازيغية (أدحساين، 2000).

وفيما يخص **اللغات الأجنبية**، فهي تحظى –لاسيما اللغة الفرنسية– بمكانة راقية عند المغاربة؛ فهي لغة الترقي والتقدم التي تميز النخب الحضرية، كونها تمكن من الاندماج في الحياة الاقتصادية، ومن الانفتاح على الحداثة، والعالم المعولم بصفة عامة (بنزاكور، 2012؛ البيريني، 2016). فمكانة الفرنسية غالبا ما تتصل بأسباب نفعية، ومواقف سوسيو–اقتصادية تزكي من حظوتها وقيمتها، على الرغم من ارتباطها عند الكثيرين (موقف الوطنيين المحافظين) بالحمولة الكولونيالية، وبالاستيلاب الثقافي والاقتصادي والتبعية.

يظهر مما سبق أن المشهد اللغوي المغربي يعكس تعددية متفردة ترفدها بدرجات متفاوتة لغات محلية؛ عالمة وناشئة (المتصل اللساني العربي والأمازيغية بتنويعاتها الثلاث) ولغات أجنبية عالمة (الفرنسية والإنجليزية والإسبانية)؛ إذ يتبين من خلال المعيارين السالفي الذكر هيمنة التنويعات العربية على حساب الأمازيغية من جهة، وسطوة الفرنسية على القطاعات الحيوية الهامة، لاسيما الاقتصادية والتعليمية من جهة أخرى. فضلا عن ارتباط الأولى بما هو هوياتي تقليدي، والثانية بما هو عصري واقتصادي. مما يعكس نوعا من الازدواجية اللغوية الوظيفية الغير متكافئة. هذا الوضع لا يمكن إجلاء غموضه وفهم حيثياته بشكل واضح إلا في ضوء تفكيك منطق السوق اللغوية التي تُعيد ترتيب هذه اللغات من حيث وظائفها ومكانتها الرمزية، ليس على أساس خصائصها الذاتية، بل وفق علاقات استعمال اجتماعية ومؤسساتية تتفاعل فيها الاعتبارات الاجتماعية بشكل عام. وهذا ما يُشكّل موضوع المحور الثاني، الذي سيتناول بنية السوق اللغوية المغربية، وآليات اشتغالها، وأثرها في تشكيل التراتب بين التنويعات اللسانية القائمة.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

2– السوق اللغوية المغربية

تبعا لبورديو (1982)، Bordieu تكون هناك سوق لغوية كلما تواجدت مجموعة من اللغات في سياق معين، وكان الناطقون بها، أو مستعملوها قادرين على تقييمها وتقديرها وإعطائها – بالنظر إلى علاقات القوى التي تربط هذه اللغات بعضها ببعض– قيمة معينة. فهي بعبارة أخرى "**مجموع القوى التي تمارس، في مجال الاستعمال اللغوي ضمن مجتمع معين**"(روسو، Rousseau2005، ص.10). من هذا المنطلق تعد اللغة (ات) رأسمالا رمزيا يمكن مالكه من الظفر بعوائد مادية (الفوائد والامتيازات)، ومعنوية (الاعتراف والتميز) في الآن ذاته. ولا يمتلك الأفراد والجماعات الرأسمال اللغوي ذاته. فهذا الأخير يكون متباينا، ويعكس علاقات القوى السوسيو –اقتصادية القائمة بالمجتمع؛ إذ أن الاستعمالات الاجتماعية للغة تكون مشحونة بقيمة سوسيو–اقتصادية حقيقية، كونها تميل إلى الانتظام ضمن نسق تفاضلي –بمواقع عليا ومواقع متدنية– "**يعيد على المستوى الرمزي إنتاج اللامساواة الخاصة بالمجتمع الذي تستعمل فيه اللغة(ات)**" (بورديو، 1982، ص. 41).

بناء عليه، يعمل الأفراد والجماعات –بكيفية متفاوتة–على امتلاك الكفاءة (ات) اللغوية المقبولة، أو بعبارة أخرى، اللغة (ات) المشروعة الرسمية؛ لغة السلطة –بتعبير بورديو– التي تمكنهم من فرض وجودهم، والحفاظ على قيمتهم الرمزية، والاستفادة من الامتيازات والمنافع الاقتصادية والمعنوية التي تضمنها هذه الكفاءة. فالناس كما يقول دوسوان (2001) "**عادة ما يفضلون تعلم لغة، تكون أعلى مستوى في الترتيبية اللغوية من لغتهم الأصلية**" (ص.19) .

وذلك لتعزيز قدرتهم التنافسية في سوق اللغات، حيث يهيمن الذين يتقنون لغة السلطة على الرأسمال اللغوي، مما يضمن بقائهم، ويحافظ على مصالحهم. وهذا ما يفسر دفاع المالكين لكفاءة لغوية معينة على قيمتهم الخاصة كمنتجين لغويين من خلال الدفاع عن سوق معينة (السوق الدينية، السوق المدرسية، السوق الإعلامية...إلخ) تلائم منتوجاتهم اللغوية، وتضمن استهلاكها (انتشارها)؛ ذلك أن الكفاءة التي لا سوق لها تصبح كما يقول بورديو "**بدون قيمة**"، أو تكف عن أن تكون رأسمالا لغويا، وتتحول إلى مجرد كفاءة بمعناها اللغوي الخالص. ولعل ذلك ما يفسر

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

المقاومة التي تبديها بعض الجماعات اللغوية والثقافية التي لا تقوى على التنافس مع الجماعة اللغوية المهيمنة. فالاتصال بين اللغات كما هو معلوم غالبا ما يكون على حساب اللغات المهيمن عليها، مما قد يترتب عنه –باعتبار قانون الغلبة– تلاشي اللغات المهيمن عليها واندثارها. وحيث أن السوق اللغوية بطبيعتها تفتقر إلى شروط التنافسية المثالية (روبيشو، 2011D. Robichaud)فإن تدخل الدولة لتفادي الإخلال بهذه السوق أمر لا محيد عنه. ذلك أن سياسة "عدم التدخل" Laisser- faire في المجال اللغوي قد يترتب عنها تلف اللغات الهشة اجتماعيا.

بناء عليه، تبين **الحالة المغربية** من خلال معياري الدينامية والثقافة اللغوية السالفي الذكر، بأن المكونات اللغوية المتصلة بالمجال، لا تملك القيمة ذاتها التي تمكنها من التنافسية المشروعة. فكل من **العربية والأمازيغية** –في صيغتهما المعيار– على الرغم من موقعهما الرسمي الذي يفترض ظفرهما بشرعية التحكم في منطق السوق اللغوية، وبالتالي تداولهما واستخدامهما في مختلف القطاعات الرسمية، فإنهما تعيشان في وضعية ازدواجية لسانية صدامية مع الألسنة الأخرى المتصلة بها في هذه السوق الوطنية. وهذا لا يعني بالطبع، المساواة الرمزية والاجتماعية بين هذين المكونين اللغويين الرسميين، بقدر ما يحيل إلى تعايشهما تاريخيا، وتكاملهما وظيفيا (بوكوس، 2025)، على خلاف ما تروجه بعض الجهات الحاملة لخلفية نيوكولونيالية[2] متطورة عن الخلفية الاستعمارية التي رامت استهداف الهوية المغربية من باب أبعادها الثقافية واللغوية (انظر: سلمان بونعمان، 2014؛ مبارك حنون، 2024؛ محمد الأوراغي، 2002).

من هنا، لا محيد عن الاعتراف بقوة اللغة **العربية** الكبرى والعالمة، باعتبار نسقها الناضج المكتمل، وحمولتها الثقافية والحضارية المتفوقة، فضلا عن سلطتها الرمزية التي تستقيها من مكانتها المرموقة المدعومة بشكل كبير بطابعها القدسي الديني (مبارك حنون، 2024). فهي رمز انتقال التراث اللساني والثقافي العربي والإسلامي، واللسان الجامع للأمة الناطقة بالعربية من الخليج إلى المحيط. فضلا عن كونها لسان الدولة المغربية –منذ دخول الإسلام إلى المغرب–الذي

[2] - ينظر: الفصل الثالث من كتاب الفيلالي الأنصاري (2019) A.F. Ansari

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

يضطلع بوظائف اجتماعية[3] لا تقوى الأمازيغية التي عانت لقرون من اللهجنة، وغياب المعيرة (بوكوس، 2025)، ولا الدارجة المغربية على القيام بها، وذلك بالنظر إلى بدائية حملهما الثقافي ونسقهما الناشئ اللذين لا يفيان في توطين النشء إلا على معتقدات العوام وأفعالهم. في هذا السياق يقول الودغيري (2002): "**إن اللغة العربية ولغات إمازيغن القبلية واللهجة العامية المغربية لا تنتظمها علاقة القوة، وبالتالي لا تخضع لقانون "الغلبة تكون للأقوى"**. **وهو ما يفسر تعايش تلك الانساق التواصلية طيلة القرون الكثيرة الماضية، من غير أن يسبب بعضها في انقراض بعض**" (ص. 155). إن هذا الواقع السوسيولساني يقر به أيضا بوكوس (2025) مؤكدا الاتصال السلمي والتعايش التاريخي بين العربية المعيارية والأمازيغية التي تجابه فعليا هيمنة الدارجة المغربية –المتساوية معها وظيفيا– على نطاقها الحصري. يقول بوكوس (2025): "**إن الاعتراف بشرعية هيمنة العربية المعيارية من قبل متحدثي الأمازيغية الأصليين، لا يعرض هذه الأخيرة للخطر بخلاف الفعل المدمر الذي تمارسه عليها العربية اللهجية**" (ص. 166). مما يفيد أن الأمازيغيات تتهددها اللهجات العامية، لا العربية المعيارية خلافا لما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

ويبدو أن هذه الهيمنة التي تمارسها الدارجة المغربية، لا تخص الأمازيغية وحدها، فهي تكاد تطال الوظائف الرسمية المنوطة بالعربية المعيارية أيضا، لاسيما في مجالات الإعلانات والبرلمان (سعيد بنيس، 2023). كما أنها تشهد تغلغلا واضحا في فضاءات الإعلام والفن والسينما التي تلعب دورا هاما في تغيير سلوك المواطن اللغوي والثقافي. فالدارجة الجد بسيطة تفرض كبديل للغة العربية في الإعلام المغربي، وفي المسلسلات، والموجات الغنائية الشبابية والبرامج الثقافية والاجتماعية (مصطفى الطالب، 2012). وهذا الواقع يقول به سليمان الحقيوي (2023) في دراسته لواقع التعدد اللغوي في الإعلام المغربي، مشيرا إلى أن اللهجة المغربية تستفيد من مساحة بث إعلامية شاسعة تظهر

[3] - يلخص الأوراغي (2002) الوظائف الرئيسة التي تنفرد بها العربية المعيارية في المغرب في ما يلي: الوظيفة التعبدية، والتثقيف الوطني، والانسجام الاجتماعي، والاندماج النطاقي، والتواصل الدولي.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

على نطاق كبير في الإشهار، وفي الإعلام السمعي والسمعي البصري على وجه التحديد، بينما تشهد الفصحى تراجعا مطردا في جميع البرامج الإذاعية والتلفزية، باستثناء البرامج الإخبارية التي لم تسلم بدورها من تسرب العاميات. ويرجع عبد السلام المسدي (2011) هذه الظاهرة إلى تسليع اللغة عبر إقحامها في دوامة العرض والطلب، وإدخالها في مقاسات الجدوى الاقتصادية والمعايير الإنتاجية. فقد ذهب استرضاء العامة، والبحث عن قاعدة الجماهير بأي ثمن إلى اتخاذ عادات لغوية، منها النزول بلغة الإعلام إلى العامة، بدل الرقي بلغة العامة وتهذيبها. وذلك بحجة فطريتها، ومرونتها، وقربها من الناس، فهي تبعا لتيار التلهيج "**لغة المغاربة الأقرب لهم، والمعبرة عن هويتهم، ولذا ينبغي تمتيعها بوظائف أخرى**" (سلمان بونعمان، 2014، ص. 180).

إن هذا التطاول الوظيفي للعامية المغربية المدعوم بخطاب نضالي كبير (الناصري، 2019؛ فؤاد العروي، 2011) ليس سوى سندا للغة الفرنسية التي تواجه مقاومة العربية المعيارية بالبلاد في شتى المجالات الحيوية، لاسيما في الحقل التعليمي الذي يشهد صراعا حادا بين هذين اللسانيين العالمين. مما حذا بأنصار سياسة التلهيج الفرنكفونية إلى الترويج لمقولة جعل الدارجة لغة التدريس والتعليم، باعتبارها حلا لأزمته، ولمشكل انتشار الأمية بين المغاربة. فالغاية البعيدة المرجوة من هكذا مقولات هي كما يؤكد الودغيري (2010) "**الرجوع إلى فرنسة التعليم فرنسة تامة؛ لأن الحجة حينئذ ستكون هي إنقاذ مستوى التعليم الذي لن يقبله أحد، ولن يرضاه أب من الآباء، حتى لو تطلب الأمر اتخاذ الصينية أو الكورية أو أية لغة أجنبية أخرى**" (ص. 112).

لقد ظفرت اللغة الفرنسية، بحكم الأمر الواقع لا القانوني، في البلاد المغربية بمواقع هامة جعلت منها رأسمالا لغويا يضمن فوائد مادية ورمزية لمالكيه. "**فقد راكمت كل الوظائف المهمة وذلك بتقليص المكان الذي كانت تشغله اللغة العربية**" (مبارك حنون، 2024، ص. 88). في هذا الصدد تزعم ليلى المسعوي (2021) في دراسة لها حول الوظائف اللغوية بالمغرب بأن اللغتين الرسميتين شبه غائبتين من الوظائف الاقتصادية والعلمية التي تعود الهيمنة

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

فيها وبدون منازع إلى اللغة الفرنسية. فهذه الأخيرة تبعا لكالفي (2008) "**ورقة رابحة للنجاح الاجتماعي والاقتصادي في مقابل اللغات الوطنية**" (ص. 90). فإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية تجعلها أكثر استهلاكا وجاذبية. في هذا السياق، تكشف بعض استطلاعات الرأي[4] عن أن الأشخاص الذين تلقوا تكوينا باللغات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية يحظون بفرص أكبر من خريجي التعليم المعرب، للحصول على رأس المال المادي الذي يكسبهم الحق في الظفر بمكاسب مالية من خلال تقلدهم مواقع اجتماعية عليا. كما يمكن كذلك التمثيل لواقع تفوق الفرنسية بارتفاع نسبة التسجيلات المرتفعة بالباكالوريا الدولية، وارتفاع عدد المؤسسات التعليمية الخصوصية التي تعتمد اللغة الفرنسية، والانكباب على الساعات الإضافية، فضلا عن اكتساحها للتعليم العالي في مجالي العلوم والتقنيات...إلخ. مما يجعل منها رأسمالا يحقق التميز والربح، وإن كانت اللغة **الإنجليزية** تنافسها في ذلك، بالنظر إلى اندراجها في النظام التعليمي ومراكزها الخاصة المتعددة بالمغرب، إلى جانب مكانتها المرموقة عالميا التي تستقيها من نقلها للعلوم والتكنولوجيا والتقانة المتطورة (بوكوس، 2025؛ صديقي، Sadiqui 1991). ولعل ما يزيد من قيمة الإنجليزية في البيئة المغربية خلوها من الحمولة الكولونيالية التي تعيق على نحو ما الفرنسية بالمنطقة. أما **الإسبانية**، فقد فقدت أهميتها إلى حد كبير منذ الاستقلال على إثر توحيد البنيات التعليمية في البلاد واستبدالها بالفرنسية بوصفها اللسان الأجنبي الأول حتى في المناطق ذات السيطرة الإسبانية سابقا. هكذا، يتضح أن كل من الفرنسية والدارجة تحتكران المواقع الاجتماعية بالرغم من افتقارهما للمشروعية الرسمية، بينما تتوارى واقعيا قيمة اللغات المشروعة مكتفية بحضورها الرسمي البارز (الفصل الخامس من الدستور الجديد)، والفعلي المحتشم. الوضع الذي يوضحه سعيد بنيس (2023) بقوله:

إن الخيرات التي لا تدخل في الاعتراف الرسمي والدستوري هي الأكثر رواجا وقابلية، وقيمتها الوظيفية والاقتصادية جد مرتفعة ومطلوبة في السوق وعلى مستوى الارتقاء الاجتماعي. تماشيا مع هذا الواقع، يلاحظ توهج مكانة الدارجة والفرنسية، فهاتين المنظوتين اللغويتين تمكننا من اكتساح الفضاء العمومي

[4] - ينظر هنا نتائج الاستطلاعات التي ذكرها بوكوس (2025) والتي تعود للأبيض (1985) والغربي (1993).

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

عبر وسائل الإعلام والمواقع الاجتماعية والإشهار والثقافة، فضاء أضحت فيه منظومتي الأمازيغية والعربية الرسميتين شبه غائبتين في السوق اللغوية، بل تتواجدان في حالة من الشرود التداولي المجتمعي" (ص. 42).

مما يدل على أن السوق اللغوية المغربية لا تحتكم لحكم اللغات المشروعة، وهي بذلك تشهد ضربا من الفوضى التي يكون لها من المؤكد تأثير على الوضع السوسيولساني بالبلاد؛ فالوظائف المنوطة بالعربية المعيار على سبيل المثال لا يمكن للدارجة القيام بها كونها **"فقيرة في مفرداتها من العربية ومشوشة في دلالاتها وفي رسمها وفي قدرتها على استيعاب كل حالات النفس وحالات الحضارة وحالات الإنتاج المعرفي"** (بنكراد، 2022، ص. 114). وعليه قد يؤدي اعتماد الدارجة في غير فضاءاتها إلى تواري رأسمال رمزي وطني وقومي يضمن لمستهلكيه ربح التميز والاعتراف (بورديو، 1982). كما يعد التوطين المرتبك للأمازيغية في الحقول الرمزية، فضلا عن التمثلات السلبية اللصيقة بها، من المؤشرات التي لا توحي بحظوظها الوافرة في تملك قيمة تضمن منافع وامتيازات للمتكلمين بها في سوق المبادلات الرمزية (العشيري، 2018؛ بوكوس، 2012). كما لا يخفى تأثير الفرنكفونية على القيم والهوية المغربية بشكل عام. فالتغلغل الاقتصادي والثقافي لهذا المكون اللغوي، لا يمكن الاستهانة به في خلق هوية منشطرة، وتبعية اقتصادية تخدم بشكل رئيس مصالح فرنسا الاقتصادية (فؤاد بوعلي، 2015).

بناء عليه، يمكن القول إن السوق اللغوية المغربية تتجاذبها منتوجات متباينة القيمة، حيث تحتكر اللغات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية الأسواق اللغوية الحيوية، وتهيمن بذلك على اللغات الوطنية التي يبدو أنه على الرغم من حضورها في المجالات الحيوية، فهي لا تسيد السوق اللغوية المفتوحة في وجه الرأسمال اللغوي الأجنبي المهيمن، ولا تمثل سلطة اللغة المشروعة على حد تعبير بورديو. وفي ظل هذا التنافساللغوي، نتساءل عن دور القوى الفاعلة المتمثلة في السياسات اللغوية في إقامة التوازن بين المكونات اللغوية المتصلة، والتقليل من حدة التنافس في اتجاه الإعلاء من شأن اللغات الوطنية لتقوم بأدوارها الرسمية. ذلك أن أساس التنمية كما تؤكد الأبحاث لا يقوم إلا بتعميم الثقافة

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

العلمية والتقنية بين شرائح المجتمع كافة وعدم حصرها في فئة قليلة، ولا يتحصل ذلك إلا باللغة (ات) الوطنية (جمال واالزين،)

3_ السياسة اللغوية بالمغرب: ملامح الإرادة والتردد

نشير بداية إلى أن مفهوم السياسة اللغوية، يعكس تبعا لكالفي Calvet (1987): **"مجموع الاختيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة الوطنية"** (صص. 155-154). ويكون هذا التدخل من الأكيد لمعالجة التوترات القائمة ذات الصلة بالأوضاع السوسيولسانية. ذلك ما عبر عنه، هنري بويي (2010) موضحا أن السياسات اللغوية تشكل **"مجمل الخيارات، والأهداف، والتوجهات التي تثيرها بصفة عامة (وليس ذلك بالضروري) وضعية لسانية ضمن جماعية Intra-communautaire أو بين جماعية Intercommunautaire تكون مقلقة أو صدامية بشكل واضح"(ص. 67)**. ولئن كان المفهوم يشمل بشكل عام مجموع الممارسات التي يعيشها المجتمع -بمؤسساته ونخبه ومجموعاته الكلامية- في مجال اللغة (مارسيلسي، 1987)، فإننا نركز في هذا المقال على الخيارات والقرارات اللغوية التي تتخذها الدولة عبر نصوص ومراسيم قانونية، وتفعلها عن الطريق التخطيط اللغوي الذي يحيل إلى **"الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية ما والعمل على تفعيل هذه الوسائل"** (كالفي، 1987، ص. 155). ويقوم هذا التخطيط بشكل عام على تأهيل اللغة (ات) من حيث متنها اللغوي ووضعها الاجتماعي.

إن التنافس القائم بين المكونات اللغوية بالمغرب حول الوظائف الاجتماعية، والذي كشفت عنه على نحو ما دينامية السوق اللغوية المغربية، تعود منطلقاته بشكل كبير إلى **السياسة اللغوية الاستعمارية بالبلاد**، وإلى نمط السياسة اللغوية المتبع بعد فترة الاستقلال السياسي للمغرب في نهاية الخمسينات من القرن العشرين؛ فقد تبنى المغرب مباشرة بعد التحرر (في عام 1956م)، على غرار عدد كبير من المستعمرات المستقلة، الأحادية اللغوية المتمثلة في **سياسة**

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

التعريب، باعتبار اللغة العربية، لغة جامعة، ورمزا للهوية الوطنية والقومية. وقد ضمنتها دساتيره المتتالية[5]، ماعدا الأخير منها – دستور2011 – الذي برزت معه "**سياسة الثنائية الرسمية عربية/أمازيغية**[6]". ذلك أن الأوضاع السوسيولسانية بالمنطقة قد عرفت تغيرا ملحوظا بفعل التحولات المجتمعية العالمية والإقليمية؛ فالصورة المتمثلة في الشعار الأيديولوجي: دولة واحدة – شعب واحد– لغة واحدة، لم تعد تعكس واقعا مجتمعيا مطبوعا بتأثيرات العولمة؛ واقعا ارتفع فيه منسوب الوعي والاهتمام بالهويات، وبالتعدد والأبعاد المتشعبة لدور اللغة (ات)، وتنامت ضمنه مسألة الحقوق بما فيها الثقافية اللغوية (بويي، 2008؛ كميليما،).

لقد كان البحث عن الهوية السياسية المستقلة عن سطوة المستعمر، والمجتمع المتماسك النسيج عبر اللغة المشتركة الحاملة لفحوى الدين والعقيدة الإسلامية، والحضارة والتاريخ العريقين، وراء تبني **سياسة التعريب منذ دستور 1962**. هذه الأخيرة تقوم على التصور الذي يروم تعريب الحياة العمومية، بجعل اللغة العربية تسترجع مكانتها ووظائفها التي كانت تحظى بها قبل النظام الاستعماري. وتكون بذلك عوض الفرنسية، لغة للتعليم، والإدارات، والمحاكم، والإعلام، والفضاءات الرسمية، إلخ (غرانيوم، 2011). لكن، لا يبدو أن **النخبة** ذات النفوذ، كانت تتقاسم التوافق حول القيم الأساسية للنظام الاجتماعي المغربي المنشود؛ فرؤيتها للعالم كانت منشطرة بين الذات والآخر من جهة، ومتناقضة مع اختياراتها من جهة ثانية. بعبارة أخرى، منشطرة بين رعاة الفرنكفونية، ودعاة التعريب. ومدعية التعريب في الوقت ذاته الذي ترسل فيه أبناءها إلى المدارس التي تضمن تعليم لغة مستعمر الأمس (محمد غاليم، 2021). ومن ثمة، لم تنجح هذه السياسة كليا في القطاعات المالية والتقنية والاقتصادية. لاسيما وخضوع وزارة التربية الوطنية لقيادة أشخاص مناهضين لبرنامج التعريب (العروي، 2005).

[5] - ينظر: الدساتير1962، 1970، 1972، 1992، 1996.

[6] - ينظر الفصل الخامس من الدستور المغربي الجديد 2011.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

وعليه، لم يحدث أن تراجع استعمال الفرنسية، ولم يستطع التعريب تثبيت أقدامه (سبولسكي، Spolsky , 2018)، وظلت لغة المستعمر؛ الفرنسية حاضرة، بل وتوسع انتشارها بسبب غلبة المناصرين لحمايتها، فضلا عن تقليص وإهمال نظيرتها الإسبانية في الشمال والجنوب. في هذا السياق يختزل الناجي (2020) التصور الذي رفد مستهل رسم السياسة اللغوية المغربية في تبني النخبة الحاكمة كل من اللغة الفرنسية لأغراض الحداثة والتنمية، واللغة العربية لحماية الهوية والأصالة الثقافية للبلاد.

لكن هذا **التصور** لم يستقر على حاله – على الأقل على مستوى الرسم– ولم يعد يشكل مرجعا référentiel قارا لتوجهات السياسة التي تحاول أن تخفف من تعقيدات الواقع المطروحة؛ ف (أ) طفو تيار التلهيج الرامي إلى تعزيز أيديولوجيا تفوق اللهجة المنفصلة عن اللغة المعيار التي رادها المستعمرون والمستشرقون (الفاسي الفهري، 2019؛بونعمان، 2014)، و(ب) صعود المجموعات الأمازيغية في ظل التحولات الثقافية الكونية التي حملتها العولمة، والتي مكنت هذه المجموعات من ولوج دواليب القرار السياسي، علاوة على إرسائها لمنتوج معرفي يساهم في فهم وإدراك التغيرات التي تمس مكانة الجماعة الأمازيغية في المجتمع، وخلق تمثل جديد للغة الأمازيغية، ولدورها في تنمية ذويها والناطقين بها في المجتمع، (بوكوس،2013)..إلخ. كل ذلك أدى إلى تحول المرجعية السياسية السائدة، (الأحادية الرسمية) وتبني مرجعية التوازن référence d'équilibre التي يبدو أنها لم تكن محط توافق إجماعي بين النخب السياسية والاجتماعية والأكاديمية (الفهري،2013 ص.13؛ بنكراد، 2014، ص.78). فقد كان بالإمكان استثمار الجهوية الترابية لرسم ترابية لغوية جهوية تأخذ في الحسبان تمايز التنويعات الأمازيغية على مستوى الممارسة، وكذلك مطالب الساكنة المتعلقة بالحفاظ على هذه التنويعات (بنيس، 2010؛ الفاسي الفهري، 2019)، بدل توحيد ها في لغة معيارية افتراضية **"لا وجود لها كأداة للتواصل في مجتمع لغوي، ولا أحد يعرفها أو يستعملها للتعبير عن تجربته الشخصية** (محمد الأوراغي، 2002، ص. 180). فهل يعي التفكير السياسي اللغوي فعلا ما تنطوي عليه التعددية اللغوية من مقتضيات تدبيرية واشتراطات تخطيطية؟ وهل حقا يعكس هذا

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

التصور جدية الدولة، ووعيها بخطورة المسألة اللغوية أم أن الوضع لا يتجاوز انفعالات ترفدها منعرجات الواقع السياسية وضغوطاته؟ ذلك ما سنحاول تلمسه من خلال رصد ووصف معالم التدبير– المرتبط بالتصور المشار إليه أعلاه – التي تسم السياسة اللغوية بالمغرب .

من المعلوم أن كل تصور يرفد رسم سياسة معينة صريحة، يستتبعه تخطيط ينعكس في ضوء برنامج عمل، يعمل على تنزيل القرارات المتخذة عن طريق الوسائل المرصودة لذلك؛ غير أن هذا التنزيل لا يثبت دائما، وقد يكون على نقص ظاهر حين تتبنى الجهات المعنية سياسة الامتناع أو ما يسمى ب "سياسة عدم التدخل"، فتظل القرارات إما عالقة لأجل مسمى، أو يتم التراجع عنها لفائدة خيارات يكشف عنها الواقع الفعلي الحاضن لها. لتكون السياسة على هذا الأساس، سياسة مستبطنة وغامضة، أكثر مما هي صريحة ومعلنة.

لقد رافق التصور القائم أو لا على التعريب، ثم على التعددية اللغوية ثانيا – كما سبق وأشرنا – والذي بصم سيرورة السياسة اللغوية المغربية الحديثة، جملة من التدابير والممارسات التي أثرت سلبا أكثر منه إيجابا على مخرجات هذه السياسة. ومن هذه الممارسات والتدابير نذكر:

- ✓ إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في عام 1960 بوصفه مؤسسة خاصة بالتهيئة اللسانية العربية؛
- ✓ سن قانون إحداث أكاديمية اللغة العربية، كمؤسسة وطنية تعنى بالتخطيط للعربية وحمايتها وتطويرها، ثم إيقافه والتراجع عنه بدون مبرر يذكر؛
- ✓ التراجع المستمر عن قرار التعريب التام لصالح الفرنسة، لاسيما في المجال التعليمي الذي يعد القناة الأكثر إفادة لتحقيق غايات السياسة اللغوية المنشودة ومقاصدها؛
- ✓ تهميش اللغة الأجنبية الأكثر تداولا في العالم والأكثر نفعا وجدوى من حيث العطاء العلمي ويسر التواصل (الإنجليزية)، والتدخل لفائدة تقوية الفرنسية، لا سيما في مجالات العلوم والاقتصاد والانفتاح على الآخر؛

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

- ✓ ترسيم لغتين غير متكافئتين اجتماعيا؛ لغة عالمة، ولغة ناشئة تحتاج إلى جهد وافر لتأهيل نسقها ووضعها، ومن ثمة إلى تفعيل الثنائية الرسمية الواقعية.
- ✓ غياب شبه تام لنصوص منظمة لتوزيع الاستعمالات التي تخص المكونات اللسانية بالمغرب في مختلف المجالات والفضاءات، مما ترتب عنه زحف مهول للدارجة على مختلف المواقع المنوطة باللغة المشروعة التي تعهد الدستور الجديد في فصله الخامس بحمايتها وتطويرها؛
- ✓ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بوصفه مؤسسة تعنى بالتخطيط، والنهوض بالأمازيغية وطنيا باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، كما أقر ذلك دستور المملكة؛
- ✓ قرار إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بوصفه هيئة مكلفة بالتخطيط للغات المغرب، وبتدبير المشاكل السوسيولسانية المنبثقة عن التعدد.

يبدو من النقاط المشار إليها أعلاه أن السياسة اللغوية المغربية تستتبع تخطيطا عمليا للتصورات الذي تبنتها؛ فسن قوانين منظمة ونصوص تشريعية مؤطرة، علاوة عن إحداث مؤسسات متخصصة...إلخ، هي كلها مؤشرات حميدة تعكس جدية الجهات المعنية، ووعيها بجسامة القضية اللغوية بالمغرب. غير أن الواقع الذي تؤثثه صورية غالبية هذه المؤسسات (الفاسي الفهري، 2013)، وكساد القوانين المتعلقة بتداوليات اللغتين العربية والأمازيغية في القطاعات الرسمية والشعبية، إلى جانب الهيمنة الواسعة للغة الفرنسية في المجالات الحيوية، التعليمية والاقتصادية والإدارية والإعلامية...إلخ، كل ذلك يدل على سمات التناقض، والتردد والارتباك التي تتصف بها السياسة اللغوية المغربية التي تساهم بشكل أو بآخر في خلق وتعميق التنافسية بين المكونات اللغوية القائمة. فالعمل على تمكين الفرنسية في القطاعات الحيوية يزيد من ديناميتها، ومن الرفع من قيمتها عند المغاربة، بينما تتوارى اللغات الوطنية الرسمية نحو الخلف، مقيدة على نحو ما بالدارجة التي تستفيد من هذا التراجع الممنهج، معلنة صراعها ضد العربية المعيار، بدل مؤازرتها والعمل ضمن لغة واحدة موحدة، بدليل قيام معيار التفاهم المتبادل بين هاتين النوعتين.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

إن هذا الواقع السوسيولساني الموسوم بالتناقض والفوضى اللغوية، على حد تعبير الفاسي الفهري، يحتم على الجهات المسؤولة إعادة النظر في الحاجيات السوسيولسانية الفعلية للمغاربة؛ ذلك أن اللغات المتصلة بالمجال، لا تملك الإمكانات ذاتها للدفاع عن نفسها، وبالتالي إنعاش ديناميتها وضمان بقاءها. كما أنها لا تمكن مالكيها بالقدر ذاته من تلبية أغراضهم السوسيولسانية المتعددة الهوياتية والاقتصادية والسياسية. الأمر الذي تبني رؤية شمولية تنعكس على ضوء سياسة لغوية منسجمة ترفد مقوماتها المقتضيات الدستورية المؤطرة للمشهد اللغوي المغربي. من هنا، لا محيد عن الاهتمام بما يلي:

- ✓ الإسراع في إخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى الوجود، وتفعيل مقتضيات الفصل الخامس من دستور المملكة الخاص بالشأن اللغوي والثقافي؛
- ✓ دعم التعدد اللغوي الفعلي القائم على الاختيارات التي تخدم الجماعات والأفراد؛
- ✓ ضرورة سن سياسة لسانية عادلة بالاستناد إلى إعمال الهيئة القائمة على الشأن اللساني والثقافي؛ المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
- ✓ تأهيل الأمازيغية بالعمل على الرفع من مكانتها عن طريق تعديل الصور النمطية السلبية اللصيقة بها، وتحديد مجالات اشتغالها؛
- ✓ ضرورة إقرار البعد الوظيفي لمكونات التعدد وتحديد المسؤوليات المنوطة باللغتين الرسميتين؛
- ✓ تقليص الهوة بين العربية الفصحى المعيار والدارجة نظرا للارتباط البنيوي بين المستويين؛
- ✓ الانفتاح على اللغات الأجنبية بما يتيح شفط المعارف العلمية والتقنيات المتطورة اللازمة للتنمية الداخلية من جهة ولولوج سوق الشغل العالمية من جهة ثانية.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

خاتمة

حاولنا في هذا المقال أن نبسط معالم ظاهرة التعدد اللغوي التي تسم البيئة المغربية، وقد خصصنا الحديث عن معياري الانتشار والثقافة اللغوية لوصف المكونات اللغوية القائمة بالبلاد من جهة، ولنتبين طبيعة الاتصال السائدة بين هذه المكونات من جهة ثانية. وإذا كانت اللغة الفرنسية تهيمن على الأدوار الرسمية، والعامية تزحف على وظائف المعيار، وتحول دون وضوح الوضع الاعتباري الراقي للعربية المعيار من جهة، وانعتاق الأمازيغية من خطر الانحسار والاندثار من جهة أخرى، فإن ذلك مرده يعزى لطبيعة السياسة اللغوية المتبعة بالبلاد، والتي يبدو أنها لم تستطع الخلاص من تبعات السياسة اللغوية الاستعمارية؛ إذ لازم التخبط سياسة التعريب ووسم الارتباك قرار الثنائية الرسمية، بينما واصلت الفرنسة زحفها وسيطرتها على الوظائف الحيوية بالبلاد. إن أهم خلاصة يمكن ختم هذا المقال بها هي القول إن السياسة اللغوية المغربية، بالنظر إلى مخرجاتها التي كشفنا عن جزء منها في معرض هذا المقال، تحتاج لإعادة النظر في منطلقاتها، وفي إجراءاتها العمية، ويكون ذلك بغرض تحقيق التوازن بين مختلف المكونات السوسيولسانية القائمة، ذلك أن اللغة(ات) كائن معقد تتصل أوصاله بمختلف مناحي الحياة المجتمعية، الهوياتية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتنعكس بالتالي استخداماتها إما إيجابا أو سلبا على الأفراد والجماعات المعنية.

Journal of Translation & Multilingualism
مجلة الترجمة وتعدد اللغات
ISSN: p-3006-1709 – e-3006-1717
Vol. 03, Issue: 01. January – June 2025 Published on: 26-05-2025

لائحة المراجع العربية

1. الأوراغي، محمد. (2002). *التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي*. منشورات كلية الآداب بالرباط.
2. بنكراد، سعيد. (2020). *العربية ورهانات التدريج*. منشورات علامات.
3. بنيس، سعيد. (2016). *حكامة التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الثقافية واللغوية" . مسارات العلم والحياة: في التأسيس والالتزام*، مؤلف جماعي. تنسيق وتقديم حسن طارق وسعيد بنيس. المجلة المغربية للسياسات العمومية، (20)، 204-222.
4. بنيس، سعيد. (2023). من التعدد إلى التعددية محاولة لفهم رهانات السياسة اللغوية بالمغرب. رؤى برينت. مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات.
5. بوعلي، فؤاد. (2015). *مقاربات في المسألة اللغوية بالمغرب*. طوب بريس، الرباط.
6. بوكوس، أحمد. (2013). *مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات*. طوب بريس.
7. بوكوس، أحمد. (2025). دراسات في السياسة اللسانية. المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
8. بونعمان، سلمان. (2014). *النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني*. مركز نماء للبحوث والدراسات.
9. جحفة، عبد المجيد. (2019). حفريات في العربية. دار توبقال للنشر.
10. الحقيوي، سليمان. (2023). اللغة والإعلام في المغرب الصراع والتعدد. سليكي أخوين.
11. دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 27 من شعبان 1432(29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان1432(30يوليوز 2011)، ص: 3600.
12. دوسوان، أبرام. (2011). *كلمات العالم: منظومة اللغات الكونية* (صديق محمد جوهر، مترجم). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة. (العمل الأصلي نشر في 2001).
13. الرحالي، محمد. (2015). *اتصال اللغات بالمغرب: الأسباب والنتائج*. في محمد الرحالي (الرئيس)، *اللسانيات المقارنة* (ندوة). أعمال الندوة الأولى للدكتوراه لمختبر إعداد اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.
14. ظاظا، حسن. (1976). كلام العرب. دار النهضة العربية.
15. العشيري، نافع محمد. (2019). *السوق اللغوية المغربية صراعات الرأسمال اللامادي والرمزي*. دار كتوبيا للنشر والتوزيع.
16. غرانيوم، جيلبير. (2011). *اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي* (محمد أسليم، مترجم). أفريقيا الشرق. (العمل الأصلي نشر في 1995).

17. الفاسي الفهري، عبد القادر. (2013). *السياسة اللغوية في البلاد العربية*. دار الكتاب الجديد المتحدة.
18. الفاسي الفهري، عبد القادر. (2019). *العدالة اللغوية والنظامة والتخطيط*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
19. القاسمي، علي. (2012). التعدد اللغوي والتنمية البشرية. العدد 4، مجلة الحياة الثقافية.
20. كالفي، لويس جان. (2008). *حرب اللغات والسياسات اللغوية* (حسن حمزة، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر في 2005).
21. مبارك، حنون. (2024). لغة برأسين في نقد الازدواجية اللغوية بالمغرب. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
22. المسدي، عبد السلام. (2011). العرب والانتحار اللغوي. دار الكتاب الجديد المتحدة.
23. المسعودي، ليلى. (2021). السياسة اللغوية المغربية على ضوء النموذج التجاذبي والتخطيط اللغوي. في السياسة اللغوية بالمغرب. العدد 11، مجلة الربيع.
24. والزين، جمال. (2020). التعدد اللغوي بالمغرب وسؤال التنمية. مركز معارف للدراسات والأبحاث.

المراجع الأجنبية

1. Albirini, A. (2015). *Modern Arabic Sociolinguistics: Diglossia, variation, codeswitching, attitudes and identity* (1st ed.). Routledg. : https://doi.org/10.4324/9781315683737
2. BENZAKOUR, F. (2007). « *Langue française et langues locales en terre marocaine : rapports de force et reconstructions identitaires* », Géopolitique de la langue française, revue Hérodote, (126), La découverte.
3. Bourdieu, P. (1982). *Ce que parler veut dire*. Librairie Arthème Fayard.
4. Ennaji, M. (2020). *Managing Cultural Diversity in the Mediterranean Region*. Cambridge Scholars Publishing.
5. G. Francois. (2005). L'enseignement des langues étrangères comme politique publique. Haut Conseil de l'évaluation de l'école, Paris.
6. Guespin Louis, Marcellesi Jean-Baptiste. Pour la glottopolitique. In: *Langages*, 21e année, n°83, 1986. Glottopolitique, sous la direction de Jean-Baptiste Marcellesi. pp. 5-34.
7. Henri Boyer, « Identité (nationale), nationalisme linguistique et politique linguistique. Réflexions à partir de quelques situations contemporaines », Cahiers du plurilinguisme européen [En ligne], 8 | 2016, mis en ligne le 01 janvier 2016, consulté le 06 novembre 2023. URL : https://www.ouvroir.fr/cpe/index.php
8. Idhssaine, A. (2020). *Moroccans' attitudes towards Amazigh language teaching: Patterns and perspectives*, Applied Linguisics Research Journal, 4(3), 52–64.
9. Jan de Ruiter et Karima Ziamari. (2014). *Le marché sociolinguistique contemporain du Maroc*. L 'Harmattan, paris.
10. Louis J. Calvet. (1987). *La guerre des langues et les politiques linguistiques*. Payot, Paris.
11. Louis-Jean Rousseau. *Élaboration et mise en œuvre des politiques linguistiques*. Séminaire Francophonie-Russophonie sur les politiques linguistiques, May 2005, Saint-Petersbourg, Russie.

12. Moreau, M. L. (1997). *Sociolinguistique : les concepts de base* (Vol. 218). Editions Mardaga.
13. Robichaud, D. (2011). *Justice et politiques linguistiques : pourquoi les laisser-fairistes devraient exiger des interventions de l'État. Philosophiques*, *38*(2), 419–438.https://doi.org/10.7202/1007458ar
14. SADIQI, F. (1991). *The spread of English in Morocco. International Journal of the Sociology of Language*, *1991*(87), 99-114. https://doi.org/10.1515/ijsl.1991.87.99
15. Schiffman, H. (1996). Linguistic Culture and Language Policy (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203021569
16. Spolsky, B (2018). *Language policy in French colonies and after independence, Current* Issues in Language Planning, (19)3, 231-315. DOI: 10.1080/14664208.2018.1444948